



يبعد أن مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل طفت على ما عادها من تطورات سياسية واقتصادية في الداخل اللبناني، وتکاد تكون الحدث الوحيد الثابت والمنسق، على الرغم من كل ما يثار بشأنه من اعتراضات وتدريجات. فلا تأجيل الاستشارات التنازلية الملزمة، مع ما يعنيه ذلك من فشل أو تفشيل خطوة الرئيس سعد الحريري لتأليف حكومة تحت مظلة المبادرة الفرنسية، شكل صدمة سياسية، ولا الذكرى السنوية الأولى لانتفاضة 17 تشرين شكلت إجراجاً للطبقة الحاكمة ودافعاً لاتهام الائتلاف السياسي، على الرغم من تفاقم الانهيار المالي والمصرفي والاقتصادي والمخاوف من فقدان مواد أساسية مثل الدواء والمحروقات وغيرها من الاحتياجات الحياتية الضرورية.

وان دلت هذه الأحوال على شيء فعلى الغواص السياسي الفاضح والشامل في البلاد، وبخاصة الضياع والتشرذم الهائل لما يسمى القوى المعارضة. من علاماته الرئيسية تشظي العلاقات بين الرئيس الحريري والزعيم الدرزي ولبن جنبلط وشبيه الطلاق البازان بينه وبين رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، وما بات ظاهراً من تغريد خارج سرب نادي رؤساء الحكومات، كما استمرار رفض الانتفاضة بأطيافها كافة والمتباعدة فيما بينها لهذه الطبقة السياسية المعارضة. هذا هو بالختصار المشهد السياسي بعد سنة من انتفاضة 17 تشرين و75 يوماً على جريمة تفجير مرفا بيروت وأيام على بدء مفاوضات ترسيم الحدود مع إسرائيل.

ويبقى لافتاً التوافق على مفاوضات الترسيم الذي هبط فجأة وسط هذا التخبّط الداخلي، بحيث عقدت الجلسة الأولى وحدد موعد للجلسة الثانية في 28 أكتوبر (تشرين الأول). وتأتي هذه الاطلاقة وسط تطورات إقليمية إيجابية حصلت الأسبوع الفاتح؛ أبرزها أكبر صفقة تبادل الأسرى في اليمن، وما يشهده العراق من تقدم لجهة تعزيز سلطة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، والآباء التي تتحدث عن تبادل سجناء بين واشنطن وطهران، وفي هذا السياق الزيارة الافتتاحية لمدير عام الأمن اللبناني اللواء عباس إبراهيم إلى واشنطن. مما وراء هذه الإيجابيات في منطقة لم تعرفها منذ وقت طويل، وما خلفيات الاطلاقة الماراثونية لمفاوضات الترسيم؟

يبعد أن الطلق مفاوضات الترسيم يحمل هدفاً للأدارة الأمريكية، وهو ترسيم التفозд الدولي - الإقليمي في لبنان، وذلك من ضمن ترسيم حدود النزاعات في الشرق الأوسط.

نجحت الولايات المتحدة في إظهار ثبات تفوذهما في لبنان، على الرغم من انعطافة هذا الأخير، أفله منه عقد ونفي من الزمن باتجاه محور الممانعة الإقليمي المناهض لها. فهي كانت حاضرة بقوة في مسار الدفع لمفاوضات لبنانية - إسرائيلية وكانت لها اليد الطولى في وضع الممسات الأخيرة لاتفاق الإطار وحددت خياته وملاحمه. ولا يمكن تجاهل توقيت بدء هذه المفاوضات مع عقد اتفاقية التطبيع والسلام بين الإمارات والبحرين وإسرائيل اللتين جرت تحت رعاية واشنطن المباشرة، وهي بصدق العمل الحيث على اتفاقات تطبيع مشابهة بين إسرائيل ودول عربية أخرى كالسودان وسلطنة عُمان. هذه الاتفاقيات تکاد تلغي الصورة التي تكونت منذ إدارة الرئيس باراك أوباما عن أن الولايات المتحدة هجرت المنطقة وجاءت لتؤكد استمرار الضلوع الأميركي فيها مع اختلاف تكتيكات الاتخاذ من الحرب العسكرية إلى العودة للدبلوماسية التقليدية مع اعتماد سياسة الضغوط القصوى وتحديد أكثر دقة للعدو.

ونجحت أمريكا أيضاً في ترسيم حدود تفозд دول أخرى في لبنان، لأن مجرد انطلاق المفاوضات بين لبنان وإسرائيل قد يعني أن طهران تميل في هذه المرحلة إلى الانحناء أمام العاصفة بدلاً من المواجهة. فبغض النظر عن الجدل المتعلق حول تشكيل الوفد اللبناني بين «حزب الله» والرئيس ميشال عون بشأن وجوب ضمه مذلين أم لا، مجرد قبوله بهذه المفاوضات ومجرد استخدام حلقة الشيعي الأساسي الرئيس نبيه برeri بكلمة إسرائيل بدل فلسطين المحلتة عند الإعلان عن الاتفاق الإطار، رسم حدوداً لتفوز إيران في هذا البلد - الساحة قد يفقدها ورقة المزايدة في الصراع مع إسرائيل من جهة اللبنانية، ويوقف وكيلها «حزب الله» رمزيته المقاومة ويدفع الاثنين إلى مراجعة حججهما في تكديس الأسلحة لخوض حرب انتهت، أو أنها باتت موجلة إلى زمن بعيد.

ونجحت أمريكا أيضاً وأيضاً في إضعاف التفозд الفرنسي في لبنان. فواشنطن لم تكن متحمسة للدور الفرنسي في لبنان، ولو اقتصادياً، كما دعوة رئيسها إلى عقد اجتماعي جديد في هذا البلد، وهو القابع تحت سيطرة إيران وسلاح وكيلها «حزب الله». ولم تهضم أيضاً مضي باريس بالتمييز بين جناح عسكري وأخر سياسي لدى «حزب الله» في وقت تقصفه واشنطن بعقوبات في مسعى يدرج في خاتمة إنهاء الدور الإقليمي لطهران من خلال القضاء على آخر عها في المنطقة. ولا بد من التذكير هنا بأن الإعلان عن العقبات على الرجل الثاني في حركة أميرال الوزير السابق على حسن خليل وعلى الوزير المقرب من «حزب الله» يوسف فنيانوس، جاء في خضم محاولات الرئيس المكلف مصطفى أديب تشكيل حكومة لبنانية وفقاً للمبادرة الفرنسية، وأدى إلى تصليب في موقف الثاني الشيعي من عملية التأليف، فاستقال أديب وتعطلت المبادرة الفرنسية.

إلى هذا، تسعى أمريكا عبر فض النزاع الحدودي بين لبنان وإسرائيل إلى تقويض الطموحات الروسية والتركية في المنطقة، لأنه يعزز من دون أدنى شك التحالف الجيوسياسي الأميركي الناشئ بين عدد من دول شرق البحر المتوسط؛ منها إسرائيل وقبرص واليونان ومصر.

كل ذلك يجري ضمن مسعى أمريكي لترسيم حدود النزاعات في الشرق الأوسط، بدءاً من ترسيم الحدود بين تركيا الإردوغانية والأنكاد في سوريا، وبين الأكراد أنفسهم والتنظيم السوري، وصولاً إلى ترسيم الحدود بين الأطراف الليبية المتنازعة والدول المنقسمة في المصراع هناك، تحديداً مصر وتركيا. وما يجري في العراق من رسم لحدود النزاعات غير بعيد عن ذلك. فالأنهار والمجموعات المسلحة الشيعية العراقية الموالية طهران تبدو مرتبكة تجاه قرار الحكومة المركزية برئاسة الكاظمي بأن تكون صاحبة القرار في السلم والحرب كما في عقد التحالفات مع الدول، وخياراتها أن تكون للعراق علاقات استراتيجية مع واشنطن وأن يوفر الأميركيون المظلة الواجحة من أجل تجنب مأساة الانتقال من استبداد موصوف إلى آخر يشبهه.

قد ينجح هذا الحراك الأميركي في احتواء خصومه وأعدائه وقد لا ينجح بشكل كامل. إلا أنه لا يظهر في السياق الرئاسي الانتخابي، فلا إدارة ترمب تدرجه في إنجازاتها الدبلوماسية ولا المرشح المنافس جو بايدن يقلل حفلاً من أهميتها. إنما ثمة متغيرات رئيسية إيجابية كثيرة حصلت بالرغم من مشهدية المنطقة المأساوية، التي لا بد، للإتصاف والموضوعية، من الإقرار أنه من دون سياسة العقوبات والضغط القصوى التي اعتمدها ترمب لم تكن تتحقق. ما يجري في دول تفوذ إيران من لبنان وسوريا إلى العراق واليمن يظهر تراجعاً للسيطرة الإيرانية فيها. يبقى أن نرى إذا كان هذا التراجع ظرفاً وكتيكيًّا أم أفالاً فعلياً. الاحتلال مبكر في ظل تقلب السياسة وغدرها والتعسفات المتجردة في منطقة الشرق الأوسط.

سام منسى

المصدر: الشرق الأوسط